

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Centre Universitaire de
Abd Ikhafed Boussof Mila



المركز الجامعي

عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الجامعية : 2022-2021

قسم الحقوق - السنة الأولى-

محاضرات مادة : منهجية العلوم القانونية للسنة

الأولى السداسي الثاني

مجموعة - ج -

مناهج العلوم القانونية

تمهيد :

بعدما تطرقنا في السداسي الأول إلى مفهوم البحث العلمي و مراحل إعداد البحوث العلمية، نتطرق في هذا المجال إلى المناهج العلمية التي تستخدمها العلوم القانونية و قبل ذلك لا بد أن نعطي لمحة عن مفهوم علم المناهج (methodologie).

تتكون المنهجية في اللغة الفرنسية من كلمتين "methode" و تعني النهج و "logie" و تعني العلم، و من خلال التركيب نحصل على "methodologie" و نقصد بها "علم المناهج"

إذن علم المناهج هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المناهج المطبقة في البحوث العلمية .

و قد جاءت هذه المناهج التي اعتمدها علم المناهج استنادا إلى دراسات متخصصة من طرف الكثير من علماء المناهج ، يتم تطبيقها بهدف إلى الوصول إلى نتائج سليمة للبحوث.

و في الواقع لا يمكن أن يسير البحث وفق خطوات منظمة و دقيقة بطريقة تلقائية ، حيث أن السير الطبيعي للعقل إذا لم تحدد أصوله مسبقا و كان منظما من شأنه أن يسطر لنفسه منهجا بدون الاعتماد على ما هو موجود من قواعد منهجية مسطرة مسبقا.

تعريف المنهج :

يقصد بالمنهج الطريق أو المسلك (في مجال اللغة) . وفي الاصطلاح ، عرف المنهج تعريفات مختلفة ، ففي العهد الإغريقي يرجع أول استعمال لمصطلح " منهج " المترجم من مصطلح " méthode " ويقصد به البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه ، و عرفه الفيلسوف " أرسطو " تلميذ

أفلاطون – بأنه البحث نفسه وعرف المسلمون المنهج (ابن خلدون وابن تيمية) بأنه عبارة عن مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل.

ويعرف عبد الرحمان بدوي المنهج بأنه " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة " .

ويعرف جابر عصفور المنهج بأنه " يهدف إلى الكشف عن الحقيقة من حيث أنه يساعدنا على التحديد الدقيق والصحيح لمختلف المشكلات التي يمكن معالجتها بطريقة علمية وكننا من الحصول على البيانات والنتائج بشأنها .

من خلال ذلك يمكن القول أن المنهج هو تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل .

هناك من يجعل مفهوم المنهج مرادف لمفهوم المنهجية فهل المنهج هو المنهجية ؟

الفرق بين المنهج والمنهجية :

إن المنهجية يقابلها في اللغة الفرنسية *Méthodologie* وهذا المفهوم مركب من كلمتين : *Méthode* وتعني المنهج ، و *Logie* وتعني علم ، وبذلك فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج فهي علم المناهج .

وبذلك فالمنهجية هي أشمل من المنهج ، ففي البحوث العلمية نستخدم مفهوم المنهجية في حال اعتمادنا على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي ، ونستعمل مفهوم المنهج في حالة اعتمادنا على منهج علمي واحد .

المناهج المطبقة في العلوم القانونية

تعتبر العلوم القانونية أحد فروع الإنسانية و الاجتماعية و بذلك فهي تخضع من حيث الدراسة المنهجية إلى كل الأسس و الركائز المعتمدة في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة .

و تتميز العلوم الاجتماعية و من بينها العلوم القانونية بأنها تستخدم مجموعة من المناهج في البحث الواحد و هذا ما يسمى بالتعددية المنهجية، و هذا ما تقضيه الدراسات الاجتماعية و منها القانونية .

حيث يهدف البحث الاجتماعي من العهد الإغريقي حتى وقتنا الحالي إلى محاولة الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

و لا تتميز البحوث الاجتماعية و منها القانونية بأحادية المنهج و إنما بالتعددية المنهجية و هذا يدخل في إطار التكامل المنهجي و يمكن أن يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

- كون الظاهرة الإنسانية و الاجتماعية تشكل جزء من الباحث في حد ذاته و هو جزء لا يتجزأ منها و ليس مستقلاً عنها مثلما هو الحال في مجال العلوم التطبيقية و الطبيعية

- إن كل منهم هو وليد عصر معين و نتاج مفكر معين، و هذا معناه أن المنهج المعمول به في العهد اليوناني لم يعمل به العهد الروماني و هكذا.

-علاقة العلوم القانونية بغيرها من العلوم الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى استخدام مناهج أخرى، فمثلا للقانون علاقة كبيرة بعلم التاريخ فتستخدم بذلك العلوم القانونية في بحوثها المنهج التاريخي، و كذلك نظرا للعلاقة الوطيدة بين العلوم القانونية و العلوم الاقتصادية تستخدم المنهج الإحصائي...

-تعدد الظاهرة القانونية في حد ذاتها، و هذا يحتم عدم إمكانية استخدام منهج وحيد في دراستها، و في هذه الحالة يستخدم الباحث في مجال العلوم القانونية مزيج من مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي و كمثل على ذلك:

لدراسة ظاهرة الانتخابات يتوجب على الباحث أن يعتمد على المنهج الاستقرائي بالنسبة للمترشحين للعملية الانتخابية، و المنهج التاريخي لمعرفة نتائج العملية الانتخابية السابقة، و نعتد على المنهج المقارن للمقارنة بين ماضي العملية الانتخابية و حاضرها كما نعتد على المنهج الإحصائي عند قيامنا بقياس اتجاهات الرأي العام و كذا نسبة المشاركة على العملية الانتخابية و نسبة الأصوات المقبولة و الملفات.

وفي الحالة نكون أمام تعددية منهجية في بحث قانوني، و هذا في إطار التكامل المنهجي .

وعليه سنتناول خلال هذا السداسي دراسة :

أولا : المنهج الوصفي

ثانيا : المنهج التحليلي

ثالثا: المنهج المقارن

رابعا: المنهج التاريخي

خامسا: المنهج الاستقرائي

سادسا: الاستدلالي